

التوصيات المنبثقة عن اللقاء الإقليمي الثاني حول جودة بحوث الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وتطوير "سياسات الجودة"

تونس 15-16 سبتمبر 2017

أفضت الجلسات الحوارية المتعددة في مختلف المحاور التي تطرحتها المداخلات إلى جملة من التوصيات التي تهدف أساسا إلى إيجاد بعض السبل العملية الكفيلة بتجويد أعمال الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وإضفاء مزيد من النجاعة عليها. يمكن تبويب هذه التوصيات وتلخيصها كالآتي:

1- بالنسبة الى دور الجامعات والمجالس العلمية:

-اختيار مواضيع البحث وفق نظام الأولويات " بالمؤسسة": عبر التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما يسمّى بالأولويات البحثية عند اختيار موضوع البحث من قِبَل صاحب الأطروحة ومن قِبَل الأستاذ المشرف في آن. ان اعتبار موضوع الأطروحة ، مسألة حرة وشخصية وتعاقدية بين الطالب والمشرف، هو من الحقوق الأساسية التي يتوجب مراعاتها بعنوان الحرية الأكاديمية. على أن ذلك لا يمكن أن يقلل من أهمية ولا من جدوى مساهمة الأستاذ المشرف في ترشيد أو توجيه الطالب إلى الاشتغال ضمن موضوعات قابلة للإنجاز وذات قيمة مضافة وعائد استثماري على المحيط والمجتمع. Un retour sur investissement.

يختلف معنى الأولوية البحثية عن الأولويات الوطنية بالمعنى الذي تم اعتماده منذ الثمانينات، من حيث أن الأولوية البحثية هي تحديدا صادرة عن تموقع المؤسسات والجامعات البيئي والاجتماعي والسكاني والجغرافي. ومن ثم يمكن للمجالس العلمية في الجامعات والمؤسسات أن تصدر في كل سنة توصيات حول "المواضيع ذات الأولوية" من منظور المؤسسة أو الجامعة ، في سياق متصل بما يمكن اعتباره أولويات وطنية أو إقليمية أو عالمية ، خصوصا فيما يتعلق، بالتوجهات

الجديدة المقارنة. مثال: يمكن أن تكون أولويات البحث في جامعة جندوبية، حيث يتسم المحيط الاجتماعي والسكاني والإنتاجي بصبغة فلاحية مختلفا عن أولويات البحث في جامعة صفاقس، حيث يتسم المحيط الاجتماعي والسكاني والإنتاجي بصبغة صناعية... الخ.

الآليات المقترحة: هذا المسعى والمتصل بتوطين إستراتيجيات البحث "الدكتورالي" ، يشترط قبل انطلاقه عددا من الممهّدات ومنها:

- 1- المزيد من التعريف بهذه الأولويات ونشرها على أوسع نطاق في الأوساط الأكاديمية وداخل التجمعات البحثية وذلك بغاية إضفاء مزيد من النجاعة والجدوى على هذه الأعمال وتأهيلها للثمنين وطنيا وحتى عالميا.
- 2- ربط برامج الموضوعات ذات الأولوية بعمل مدارس الدكتوراه وتحفيز الطلبة علي الإقبال عليها.
- 3- ربط برامج الموضوعات ذات الأولوية بعمل لجان الدكتوراه، وخلق وفاقا دنيا حولها لدى الأساتذة.

2- بالنسبة إلى إدارة الدكتوراه ووزارة الإشراف :

- التدارك السريع لتدهور النوعية من خلال الاستثمار في الخبرة: ويشمل ذلك ظاهرة التخلي عن كبار الباحثين من الأساتذة بعنوان التقاعد أو التقاعد المبكر، أو الحراك الدولي. ان تجديد نسيج الإطار المشرف (الأساتذة من صنف أ) ليس بالعملية الميكانيكية، كما أنه لا يمكن اعتبار الأستاذ ذي الخبرة، كموظف عادي في أي مجال من مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية الأخرى، نظرا للطابع العلمي للخبرة المقصودة. وبخلاف بقية القطاعات أيضا فان مسعى "التشبيب"، يمكن أن تكون له، وفق منطق التخلي عن الخبرة المؤكدة، نتائج عكسية وخطيرة، وهو ما يحصل الآن. لذا فانه من المهم البحث عن أساليب وطرق قانونية تسمح بمواصلة كبار الأساتذة لمهام التأطير، ضمن آجال يمكن أن تكون موضوع اتفاقات أو مقترحات، كما هو معمول به ضمن العديد من جامعات العالم الأخرى.

الآلية المقترحة : منح المجالس العلمية صلوحيّة البت في مطالب التمديد وفق الحاجة التي تعبر عنها المؤسسة وأهمية الخبرة .

- **التشجيع على البحوث في إطار الإشراف المزدوج:** ويشمل ذلك عددا من المستويات ومنها، الإشراف المزدوج بين جامعتين وطنيتين، خصوصا متى كان العمل الميداني يتطلب ذلك. ثم الإشراف المزدوج بين جامعتين مغاربيتين، خصوصا في مجال تطوير المقارنات والحراك البحثي والعلمي المغربي الذي توفره الأطر الحالية للشراكة. ثم أخيرا الإشراف المزدوج مع جامعات دولية وخصوصا أوروبية. لقد لاحظ المشاركون خلال فعاليات الندوة، بأن مستوى الإشراف المزدوج والذي هو من بين أهم دواعي بعث منظومة أمد متدنّ جدا، وهو ما يعود إلى عوامل موضوعية ذات صلة بضعف تجاوب الجامعات الأوروبية الشريكة من ناحية (لعوامل لغوية وعلائقية غالبا) ، وبين انعدام الرغبة في ذلك من قبل المشرفين المحليين على البحوث. لذا أقر الحاضرون بأنه من بين أهم التوصيات التي يمكن اعتمادها ما يتعلق بسعي إدارة الدكتوراه بوزارة الإشراف إلى التعريف ببرامج الإشراف المزدوج والإعداد لاتفاقيات مباشرة مع الجامعات الأجنبية (الأوروبية بالخصوص) والإعلام عنها وحض الطلبة على الانخراط ضمن هذا المسار المثري للخبرة والمعرفة والتجارب البحثية.

- **الآلية المقترحة:** استعمال بوابة Theses.tn أو قاعدة "جدل" أو الاثنين معا.

ضمان تطبيق القوانين المتصلة بميثاق شرف الإشراف العلمي بما في ذلك منع الإشراف على ما يزيد عن نصاب كل أستاذ مشرف. ذلك أنه من المتوقع بأن يسجل عدد طلاب الدكتوراه ارتفاعا متواصلا نتيجة اعتماد هذا المستوى من البحث، كقاعة انتظار أمام إكراهات البطالة . ويؤدي عدم احترام نصاب الإشراف إلى تدهور عملية المتابعة والتقييم. كما يمكن أن يكون الطابع الإلزامي لنصاب الإشراف محددًا إما بشكل جزئي لدي كل جامعة، أو بشكل مركزي، كأن يكون دفع منحة الإشراف محدودا في ثلاث رسائل في السنة أو أربعة مع اعتبار مراكمة حق الإشراف على مدى سنوات العمل الثلاث الأخيرة، في مستوى سبعة أو تسعة رسائل في أقصى حدّ.

الآلية المقترحة: وضع نص ترتيبي يكون أكثر صرامة فيما يتعلق بضرورة احترام لجان الدكتوراه بعدد محدود من الرسائل بالنسبة إلى كل أستاذ مشرف واسقاط المنحة عن الرسائل التي تتجاوز النصاب .

ضمان نافذة للتشكي من التجاوزات: لقد بدا واضحا بأن نسبة وان كانت ضئيلة من المشرفين لا يلتزمون بمقتضيات ميثاق الإشراف الجامعي، ويؤدي عدم الالتزام إلى سيطرة سلوكات مسيئة أحيانا لدينتولوجيا العمل العلمي، سواء بعنوان فكري أو مادي أو شخصي سلوكي . لذا يبدو من المهم تمكين الطالب في الدكتوراه من إمكانية إبلاغ صوته خارج إطار المؤسسة والجامعة، تحرزا من تضامنيات الزمالة Les solidarités corporatives، وسعيا وراء الإنصاف، وذلك بتخصيص يوم مفتوح لدى إدارة الدكتوراه التابعة لوزارة التعليم العالي ، للاستماع إلى تظلم أو انتظارات طلاب الدكتوراه ، خصوصا أمام ما اعتبره بعض المشاركين من تجاوزت تمس من كرامة الباحث، وخصوصا النساء الباحثات، وهي حالات وان كانت قليلة إلا أنها قائمة الذات .

الآلية المقترحة: تنظيم يوم مفتوح لدى إدارة الدكتوراه في شكل جلسات استماع إلى مطالب وشكاوى الباحثين وكذلك ان تطلب الأمر شكاوى الأساتذة

3- بالنسبة إلى مدارس الدكتوراه :

- تحتاج مدارس الدكتوراه إلى المزيد من تحسين الأداء وإلى مقارعة تجاربها ضمن مختلف الاختصاصات من خلال ورشات عمل وملتقيات تهدف إلى تقييم عملها وأدائها. ومن ثم من المهم أن تقوم كل وحدة مدرسية بالتنسيق مع إدارة الدكتوراه، إلى تقييم تجاربها وأدائها بشكل سنوي.
- المزيد من تنسيق العمل مع مخابر ووحدات وهيكل البحث في مجال تطوير المهارات المنهجية والبحثية، خصوصا التطبيقية منها.
- تنظيم دورات قبول للطلاب الجدد من أجل توضيح سياسة إدارة الدكتوراه، بما في ذلك الميثاق، والقائمة على معايير صريحة ومعلنة، وإعلام الطلبة بشروط الانضمام، ومتطلباته وكيفيات العمل البحثي وطبيعته ونوعيته المطلوبة وذلك عبر حلقات تكوين وتوجيه وإرشاد وترفيه في الأداء، فضلا عن وجود المشرف المؤطر، وتحضيرهم لمناقشة رسائلهم في أفضل الظروف العلمية والمادية.
- المزيد من تكثيف التبادل العلمي بين طلاب الدكتوراه والجماعة العلمية وذلك من خلال اقتراح أو التعريف بمجالات النشر والمشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية.

- تأمين جودة التكوين من خلال وضع لجان تشرف إشرافا فرديا على الطالب مع تمكين المؤطرين من تكوين أو مرافقة علمية.
- تطوير ثقافة المنتديات البحثية (سيمينار) داخل مخابر البحث ووحداته، ودفع التكوين ضمن مدارس الدكتوراه والتحفيز على تبني مناظير ومناهج وطرائق في البحث ومدخل له متعددة الاختصاصات.
- تأكيد صبغة التكوين "الدكتورالي" بوصفه تكوينا للبحث عن طريق البحث وذلك عبر تنظيم: دروس في مجالات مميزة للاختصاص تكون أكثر انخراطا (من حيث أن هذا التكوين قائم الذات اليوم) ضمن البحث التطبيقي

- دعم الإمكانيات المتاحة خاصة منها المتعلقة بإنجاز البحوث الميدانية التي تمثل الخاصية المميزة والفارقة في البحوث الاجتماعية التي تعطيها القيمة المضافة وترفع من إمكانيات توظيف نتائجها علميا وعمليا في علاقة بالأولويات الوطنية. (تشجيع الطلبة الباحثين في العلوم الاجتماعية بالرفع من حظوظ الحصول على منح البحث في شتى أشكالها مقارنة بالاختصاصات في العلوم الصلبة، تيسير إتاحة المعطيات والمعلومات البحثية بما يساهم في تجويد البحوث)

4- توصيات إجرائية مشتركة بالنسبة إلى جميع المتدخلين :

- اقتراح بعث أطر وسيطة بين مؤسسات البحث والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للتعريف من ناحية بالأولويات البحثية والتنموية الوطنية في الأوساط الأكاديمية والتعريف من ناحية أخرى بهذه الأعمال الدكتورالية المنجزة والرفع من فرص استثمارها وتمثينها.
- وضع سياسة بحث عن التمويل والشراكات العملية والتطبيقية والخدماتية بين المؤسسة الجامعية المسندة لشهادة الدكتوراه وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبحث عن المستثمرين والممولين والمساعدين على تأمين الاحتياجات المادية (تجهيزات وتمويل) والعلمية (اتصالات، مصادر معلومات، قواعد بيانات، مستجوبين محتملين، حالات دراسية،...)
- وضع آليات إسناد تمكن الطلب المتحصل على الدكتوراه من مواصلة مساره العلمي والبحثي والمهني في القطاعات الخاصة والعمومية وتنظيم العلاقة بين الخريجين المؤسسات التي تستقبلهم وتشغلهم

- تأمين انفتاح أطر البحث العلمي الوطنية على محيطها الإقليمي والدولي وتنظيم فعاليات شراكة وتعاون وعمل مشترك والرفع من درجات التشبيك الثنائي والجماعي بين الهياكل واللجان والأفراد والبرامج البحثية.

- عمل جميع الأطراف على دعم أسس الحرية الأكاديمية في الأوساط الجامعية بما هي ضمانة للابتكار وتجويد البحث العلمي النظري والتطبيقي.

- الانتباه إلى الانعكاسات السلبية وحتى خطورة بعض الممارسات المتعارضة مع مقتضيات البحث العلمي والمتمثلة أساسا في الانتحال Le Plagiat في شتى أشكاله ودرجاته والذي يمس من مصداقية البحث العلمي وينفي عنه الجودة. وهي ظاهرة لا شك منتشرة زادت من تيسير ممارستها إتاحة المعلومة بفضل التقنيات الحديثة والشبكية. ولا تكون مقاومتها إلا متعددة المستويات بدءا من النص القانوني الرّدعي إلى مزيد إتاحة التقنيات الحديثة المساعدة على الكشف عن مواطن الانتحال في هذه الأعمال (مزيد إتاحة ونشر التطبيقات الإعلامية المعروفة) مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البحث في العلوم الاجتماعية.